قيادات السلطة المحلية بإقليم عدن

المستقبل واعد بالخير.. والنظام الاتحادي هدفه الحفاظ على الوحدة

أكدت قيادات السلطة المحلية في إقليم عدن والذي يضم محافظات (عدن، لحج، أبين، الضالع) أهمية النظام الاتحادي في تعزيز جهود التنمية المحلية وتطوير الأداء وضبط الأمن وتوفير الخدمات.

وأضافوا في أحاديث لـ"الثورة" أن هذا النظام يحافظ على الوحدة ويقوم على التنويع في إطار الوحدة وهو الهدف الذي يحفظ لليمن تطوره وازدهاره.

قال محافظ محافظة عدن المهندس وحيد علي رشيد أن مستوى التنسيق في إقليم عدن وصل إلى مراحل متقدمة في مختلف المجالات، بحكم ترابط المحافظات التي يتكون منهما إقليم عدن، وتشابك ما بينهما من مصالح مشتركة.

ونوه رشيد في حديث خاص بـ"الثورة" بوجود عمل متواصل في جانب التنسيق وفي غيره من الجوانب، كجمع قيادات السلطة المحلية في محافظات إقليم عدن، ويكاد يكون القاسم المشترك لعمل هذه القيادات المحلية خلال الفترة الراهنة.

وأوضح المحافظ رشيد: أن الخطوات الإجرائية للتهيئة وللانتقال لنظام الأقاليم، برزت على أرض الواقع من خلال أعمال التوعية التي تشهدها محافظات عدن، لحج، أبين، الضالع، ومدى تلهف الناس لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني، ولاستكمال ما تبقى من الاستحقاقات الدستورية.

وأشار الى ان الجهود متواصلة على مستوى إقليم عدن، وعلى مستوى اليمن عامة لتحويل مخرجات الحوار الوطني إلى واقع ملموس، وإتاحة الفرصة لكافة اليمنيين للمشاركة في إدارة شئونهم سواء في الأقاليم أو في عاصمة الدولة الاتحادية عبر المؤسسات الدستورية..

وأكد محافظ محافظة عدن أن إقليم عدن وخاصة وأقاليم الدولة الاتحادية عامة، ستحظى باهتمام غير معهود في مختلف المجالات، لما لديها من مقومات الازدهار والتي كانت عرضة للعبث جراء المركزية الشديدة وعدم تفعيل الشفافية في إدارة شؤون الدولة وكافة أجهزتها ومؤسساتها.

محافظ عدن:

نعمل على تنفيذ مخرجات الحوار والتهيئة لنظام الأقاليم

كما أوضح المهندس رشيد أن مستقبل إقليم عدن خاصة واليمن بشكل عام، واعد بالتطور والنماء والازدهار في ظل الدولة الاتحادية التي تتيح لمختلف شرائح المجتمع المشاركة الفاعلة في السلطة والثروة، وتؤدي إلى عملية التوازن والتوافق بين مصالح المجتمع المحلي والمصالح العامة، دون أي طغيان أو تسلط من قبل إحداهما على الآخر، الأمر الذي بدوره سيقضي على المشكلات والظواهر السلبية التي نجحت بسبب الطغيان والتسلط من قبل المركز على عموم محافظات الجمهورية، خلال العقود الماضية.

ومن جانبه أكد وكيل محافظة الضالع الأخ لحسون صالح مصلح أن الانتقال من النظام المركزي إلى النظام الاتحادي، يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، كونه سيحقق لأبناء شعبنا اليمني تطلعاتهم في المشاركة الواسعة في إدارة شؤونهم، وفي استغلال طاقاتهم وإمكانيات البلد في البناء والتنمية والنهوض بالوطن في مختلف المجالات.

وكيل محافظة الضالع:

نظام الاقاليم سينتشل الوطن من أوضاعه المتدهورة ويحقق التطلعات في الاستقرار والتنمية

وأردف قائلاً: سيتسنى لأبناء شعبنا من خلال نظام الأقاليم انتشال الوطن من الوضع المأساوي الذي وصل إليه خلال الفترة الماضية وقد كانت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني واضحة في هذا الجانب وفي بقية الجوانب الأخرى التي تضمنتها، والتي تهدف في الأساس إلى انتشال الوطن من الوضع المتدهور الذي كان يعيشه، والى إفساح المجال أمام مختلف مكونات وشرائح المجتمع للمشاركة في السلطة والثروة.. وفي إصلاح ما أفسدته المركزية وما خلفته من مظالم وتذمر..

وأضاف وكيل محافظة الضالع: هناك من يعتقد بأن الانتقال لنظام الأقاليم سيؤدي إلى التفرقة والتمييز، وهذا في حقيقة الأمر اعتقاد خاطئ لأن واقع نظام الأقاليم على أرض الواقع المعاش مختلف تماماً عن ما يروج له أصحاب ذلك الاعتقاد من أباطيل ومزاعم.. حيث سيخلق حالات من التنافس الشريف بين الأقاليم الستة التي تستظل بظل الدولة الاتحادية، في الشفافية وفي احترام النظام والقانون وفي تنمية الموارد الطبيعية والمالية والاستثمارية وهذا سيكون له دور فعال في النهوض بالولايات والأقاليم وبالدولة الاتحادية، تنموياً واقتصادياً ثقافياً وتعليمياً.

وقال الوكيل لحسون: لقد أكدت المبادرة الخليجية وكذا قرارا مجلس الأمن الدولي (2051-2014) على وحدة التراب الوطني لليمن كما ضمنت وأكدت مخرجات الحوار الوطني الشامل وحدة وأمن وسلامة اليمن في ظل دولته الديمقراطية الاتحادية التي يتطلع اليمنيون لعهدها بتفاؤل غير معهود، بعد أن تأكد لهم بأن الهدف المرجو من النظام السياسي الجديد للدولة اليمنية، هو إنقاذ الوطن من التشرذم والاقتتال والصراعات، والتي كان على شفا حفرة منها، وبغرض إفساح المجال واسعاً أمام مختلف شرائح المجتمع، لتقوم بدورها وواجبها تجاه الوطن وتنميته وازدهاره والحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته وسلامة أراضيه .. ولكون الهدف والغرض والمرجو من الانتقال بالبلد للنظام الاتحادي، هو مصلحة وأمن واستقرار اليمن والحفاظ على وحدته، فإنه مطلوب من الأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية ومختلف المكونات الثقافية والشبابية والإعلامية أن تقف صفاً واحداً لتحقيق هذا الهدف العظيم..

وكيل محافظة أبين أحمد غالب الرهوي:

الاقاليم الخيار الأنسب للحالة اليمنية ويحقق آمال الشعب

أوضح وكيل محافظة أبين الأخ أحمد غالب الرهوي أن الانتقال لنظام الدولة الاتحادية سيحقق طموحات اليمنيين الذين سيتمكنون وكل في إقليمه من إدارة سلطات ومشاريع وخطط وبرامج الأقاليم.

وقال: إن تجربة نظام للأقاليم لم تعد جديدة حيث وهناك العديد من الدول العربية والأجنبية قد سبقت اليمن في اعتماد نظام الحكم الفيدرالي وحققت وما زالت تحقق النمو والاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وفي غيرها من الجوانب بفضل هذا النظام الاتحادي الذي يعد من أنجح الأنظمة السياسية على مستوى العالم.

وأضاف وكيل أبين: نظام الأقاليم الذي تم التوافق عليه في بلادنا يمثل المخرج الوحيد لما آلت إليه الأوضاع في مختلف الجوانب جراء المركزية الشديدة وما نتج عنها في مختلف الجوانب جراء المركزية الشديدة وما نتج عنها من تسلط واستحواذ على السلطة والثروة وفي الحقيقة كان النظام الاتحادي نقطة التعادل والتقارب بين الأطروحات داخل السقوف العالية والموضوعية، فكان بالتالي الخيار الأنسب للحالة اليمنية وعلى هذا الأساس حصل التوافق عليه من قبل أعضاء مؤتمر الحوار الوطني.

وأردف الرهوي: من خلال هذه التجربة - أي تجربة النظام الاتحادي - سيتمكن أبناء إقليم عدن خاصة وأبناء الأقاليم الأخرى عامة من إدارة شؤونهم بأنفسهم ماليا وإداريا الأمر الذي سيعزز من نمو وتطور وتقدم هذه الأقاليم في ظل الدولة الاتحادية خاصة بعد أن أثبتت تجربة المجالس المحلية ضعفها في كثير من محافظات الجمهورية، لذا فإن تجربة الأقاليم تعد أكبر وأوسع ولكنها بحاجة إلى التدقيق في اختيار القيادات التي تستطيع أن تتفاعل مع واجباتها وتستوعبها وتستوعب الآخرين من خلال حسن تعاملاتها معهم ومن خلال استيعاب مطالبهم وحقوقهم المشروعة.

وواصل الوكيل حديثه الذي خص به "الثورة" قائلاً: إن قيادات السلطة المحلية بإقليم عدن تبذل جهوداً كبيرة ومكثفة وتقوم بالتواصل المستمر والتنسيق الكامل فيما بينها من أجل تحقيق ما نصبو إليه وأبناء الإقليم من تطور ملموس على أرض الواقع المعاش، إلا أنه وبحكم الظروف التي تمر بها بلادنا في الوقت الراهن جراء الحرب ضد عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي في شبوة وأبين والبيضاء ومارب والتي سطر من خلالها أبناء قواتنا المسلحة والأمن أعظم الانتصارات بدأت خطوات التنسيق بين قيادات السلطة المحلية بإقليم عدن تتراجع قليلا وبإذن الله تعالى تتواصل تلك الخطوات بوتيرة عالية في القريب العاجل وستتركز حول البطالة وإعداد تصور باحتياجات إقليم عدن والمكون من محافظات عدن والضالع ولحج وأبين كما سيشمل التنسيق العديد من الجوانب الاقتصادية والتنموية والأمنية وغيرها.

واستطرد بالقول: من أجل إنجاح هذه التجربة الرائدة علينا أن نعمل على معالجة وحل الإرث الثقيل من المشكلات والقضايا التي خلفها النظام المركزي وما شابه من إقصاءات وتسلط وصراعات بحيث لا يكون لها موضع قدم في أي إقليم من أقاليم الدولة الاتحادية ولا في حياة اليمنيين كافة، وهذا سيساعد بشكل كبير في تطور ونجاح التجربة التي نحن مقبلون عليها.

واختتم وكيل محافظة أبين حديثه قائلاً: نتطلع إلى انجلاء الغيمة السوداء من أبين وشبوة والبيضاء ومارب وأن يحقق أبناء قواتنا المسلحة والأمن الانتصارات الناجزة على عناصر الشر والإرهاب. ولا يفوتني هنا أن أتقدم بأحر التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بالأخ المناضل عبدربه منصور هادي بمناسبة العيد الوطني الـ24 لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة.. وكل عام واليمن قيادة وشعبا وأرضا بخير.

في عدن ولحج والضالع وبمناسبة العيد الوطني الـ 24:

افتتاح ووضع حجر الأساس لـ 335 مشروعا بتكلفة 585 مليارا و432 مليونا و418 ألف ريال

تم افتتاح ووضع حجر الأساس لـ335 مشروعا تنمويا وخدميا بمحافظات عدن، لحج، الضالع، وذلك بمناسبة احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الـ24 لقيام الجمهورية اليمنية وإعادة تحقيق الوحدة، بتكلفة إجمالية بلغت 585.432.418.727 ريالا.

وأوضح محافظ محافظة عدن المهندس وحيد علي رشيد في تصريح لـ«الثورة» أنه بلغ عدد المشاريع التي تم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها بمحافظة عدن 34 مشروعا بتكلفة إجمالية وصلت إلى 574.791.904.979 ريالا، بالإضافة إلى مشاريع أخرى في الإدارات المحلية والشؤون الاجتماعية بتكلفة 66.176.870 ريالا لتصبح تكلفة المشاريع بالمحافظة التي تم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها بمناسبة العيد الوطني الـ24، 81.849 و574.858 ريالا.

ومن جهته ذكر مدير عام التخطيط بمحافظة لحج أنه تم افتتاح 64 مشروعا تنمويا وخدميا بالمحافظة بتكلفة 3.668.057.117 ريالا بتمويل مركزي، بالإضافة إلى افتتاح 33 مشروعا اخر بتكلفة 401.056.237 ريالا بتمويل محلي.

وأشار مدير التخطيط بلحج إلى أن المشاريع التي تم وضع حجر الأساس لها بالمحافظة بلغ عددها 96 مشروعا منها 88 مشروعاً بتكلفة (4.683.351.813) ريالاً بتمويل مركزي، و8 مشاريع بتكلفة (198.961.981) ريالاً بتمويل محلي، ليبلغ إجمالي ما تم افتتاحه ووضع حجر الأساس له من المشاريع بمحافظة لحج 193 مشروعاً تنموياً وخدمياً بتكلفة إجمالية بلغت (8.951.427.148) ريالا.

وفي محافظة الضالع بلغ إجمالي المشاريع التي تم افتتاحها ووضع حجر الأساس لها بمناسبة احتفالات بلادنا بالعيد الوطني الـ24 لقيام الجمهورية اليمنية 108 مشاريع بتكلفة (1.622.909.730) ريالا منها افتتاح 50 مشروعاً بتكلفة (576.071.500) ريال بتمويل محلي، بالإضافة إلى وضع حجر الأساس لـ28 مشروعا بتكلفة (355.200.000) ريال بتمويل محلي.

وأوضح مدير عام مكتب التخطيط بالمحافظة نبيل قاسم العفيف أن الصندوق الاجتماعي للتنمية قام بتمويل 12 مشروعاً بتكلفة (451.483.230) ريالا، والتي تم افتتاحها بمناسبة العيد الوطني الـ24 لقيام الجمهورية اليمنية إلى جانب تمويله لـ18 مشروعا تنمويا وخدميا آخر بتكلفة إجمالية بلغت (240.155.000) ريال، وهي المشاريع التي تم وضع حجر الأساس لها.